مقال مترجم

داخل حماس

كيف تفكّر، وتقاتل، وتحكم

ماغنوس رانستورب





مؤسسة النازعات
Annazi'at

ربيع الثاني
١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

داخل حماس

كيف تفكّر، وتقاتل، وتحكم

ماغنوس رانستورب

[CTC Sentinel - October 2025]

النازعات

ربيع الثاني ١٤٤٧

ماغنوس رانستورب (Magnus Ranstorp) مستشار استراتيجي في مركز الأمن المجتمعي بالجامعة السويدية للدفاع (Swedish Defence University). وقد أمضى أكثر من خمس وثلاثين سنة في البحث في شؤون الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة، ولا سيما «حزب الله» و«حماس»، وقد أجرى خلال تلك السنين مقابلات مع قادتهما. وكان من المشاركين في «شبكة التوعية بالتطرف» التابعة للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسها سنة ٢٠١١م، وهو الآن من أعيان لجنة البحوث التابعة لمركز «المعرفة الأوروبي لمنع التطرف». وهو أيضًا من أعيان «الأكاديمية الملكية السويدية لعلوم الحرب».



ملاحظة المحرر: يقوم هذا المقال على نتائج وردت أولَ ما وردت في مؤلَّف الكاتب الصادر سنة ٢٠٢٤م عن «حماس» بعنوان «حماس: الإرهاب من الداخل – Hamas: Terror inifrån»، وسيصدر بالإنكليزية سنة ٢٠٢٦م.

ملخص

لقد تحولت حركة «حماس» من جماعة ذات جذور في «الإخوان المسلمين»، دينية اجتماعيةِ المنزع، إلى كيان مركب يجمع بين الحكم وضبط المجتمع وخوض غمار العنف المنظّم. لقد كان يوم هجوم السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣م الإرهابي يومًا تبدّلت به الأحوال لإسرائيل والعالم كله. وعلى ذلك، يتتبّع هذا المقالُ طرائقَ تفكير «حماس» وعملها وقتالها وحُكمها، منذ نشأتها إلى يوم الناس هذا، كاشفًا كيف غلُظَ بنيانها الدعوي والخيري الديني حتى غدا آلة حربية منظمة.

ويستند المقال إلى مقابلات مباشرة مع شخصيات مقدّمة في الحركة، ومنهم مؤسسها الشيخ **أحمد ياسين**، فيُفصّلُ في بيان منهجها وبنيتها التنظيمية وآليات اتخاذ القرار فيها، التي تسوق جهاز الدعوة و«كتائب عز الدين القسّام» معًا. ويتتبّع التحليلُ مراحل التحول الظاهرة منذ الانتفاضة الأولى وإبعاد مرج الزهور، مرورًا بسيطرة «حماس» على غزة سنة ٢٠٠٧م، والحروب المتعاقبة، والدعم الإيراني و«حزب الله»، وصولًا إلى أحداث السابع من تشرين الأول. ويختتم بتقويم قدرات الحركة التي نالها الوهن ولم تَفْنَ، وحال التفاعلات الداخلية بين فصائلها، وآثار ذلك على ما يسمى «اليوم التالي» في غزة.

بين تسعينات القرن الماضي وانتصار «حماس» في الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٦م، ثمّ استيلائها العنيف على قطاع غزة سنة ٢٠٠٧م، أجريتُ مقابلات مع كبار قادتها في غزة والضفة الغربية ومراكز قيادتها الخارجية في عمّان وبيروت ودمشق[١].

وفي سنة ١٩٩٨م التقيتُ مؤسس الحركة ومرشدها الروحي الشيخ **أحمد ياسين**، في مكتب خفيف الحال على شاطئ غزة. كان ضعيف البنية، يلبس البياض، جالسًا على كرسيه المتحرك وقد أقعده حادث في صباه، وله مهابة هادئة تشعّ من سكونه. وعن يمينه كان نقيضُه في الهيئة والحركة: مساعده النشيط المتأنّق **إسماعيل هنية**، الذي كان يومئذ معاونًا مباشرًا له، ثم صار بعد عقدين رئيس مكتب «حماس» السياسي.

حُكم على **أحمد ياسين** بالسجن المؤبد سنة ١٩٨٩م لإصداره أوامرَ بهجمات أودت بحياة جنود إسرائيليين وفلسطينيين اتُّهموا بالتعاون معهم[٢]. وأُفرِج عنه سنة ١٩٩٧م بعد إخفاق الموساد باغتيال **خالد مشعل** في عمّان، إذ اضطُرت

[١] هذه المقابلات مبسوطة بأكملها في كتاب صاحب المقالة «حماس: الإرهاب من الداخل – Hamas: Terror inifrån».

[2] Matthew Levitt, “Shaykh Yassin and Hamas Terror,” *Washington Institute for Near East Policy*, March 24, 2004.

إسرائيل إلى عقد صفقة تبادل كان فيها إطلاق سراحه(١). وبعد ثماني سنين في السجن عاد إلى غزة واستُقبل استقبالَ الأبطال(٢). وهناك، بهدوء وروية، شرح لي أصول منهج «حماس» ومقاصدها الاستراتيجية.

تدبير أحمد ياسين: المنهج والكفاح المسلّح

ردّ **أحمد ياسين** أصل «حماس» إلى جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، التي تعود صلاتها بفلسطين إلى عام ١٩٣٥م، حين التقى أخو **حسن البنا** بمفتي القدس الحاج **أمين الحسيني**، وأسسا معًا «اللجنة المركزية لنصرة فلسطين»(٣). وكان **أحمد ياسين** يُجلّ الشيخ **عز الدين القسّام**، الداعيةَ السوري الذي قاد المقاومة المسلحة ضد البريطانيين والاستيطان الصهيوني في ثلاثينات القرن العشرين، وعدّه رمز الجهاد الذي لا يلين، والذي سُمّي باسمه جناح الحركة العسكري(٤).

---

(1) For details, see Paul McGeugh, *Kill Khalid: The Failed Mossad Assassination of Khalid Mishal and the Rise of Hamas* (Sydney: The New Press, 2009).
(2) "Gaza: Sheik Ahmed Yassin Returns to a Hero's Welcome," *AP Archive* via YouTube, June 25, 1998.
(3) Khaled Hroub, *Hamas: Political Thought and Practice* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 2000), pp. 11-41.
(4) Mark Sanagan, *Lightning through the Clouds: 'Izz al-Din al-Qassam and the Making of the Modern Middle East* (Austin, TX: University of Texas Press, 2020).

وقد سوّغ **أحمد ياسين** العنف ضد ما سماه «العدو الصهيوني» بأنه فريضة دينية. واستشهد بـ«ميثاق حماس» لعام ١٩٨٨م، الذي ينص على أنّ فلسطين كلّها وقف إسلامي مقدّس لا يجوز التنازل عن شبر منه، فندد «بمنظمة التحرير الفلسطينية» لقبولها قرارات الأمم المتحدة (١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨)، إذ رآها اعترافًا ضمنيًّا بحل الدولتين وخيانة لهدف تحرير فلسطين التاريخية كلّها[١]. وقال: «إنّ واجب كل مسلم أن يعمل لتحرير فلسطين».

ومع ذلك فقد طرح فكرة «الهدنة» المؤقتة. وقال إنّ «حماسًا» قد توقف هجماتها على المدنيين الإسرائيليين -لا على المستوطنين- عشر سنين، إن انسحبت إسرائيل من الضفة والقطاع، وفككت المستوطنات، وأطلقت السجناء، واعترفت بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم[٢]. واستشهد بصلح الحديبية الذي عقده النبي محمد [ﷺ] سنة ٦٢٨م، وعدّه مثالًا يُحتذى، موضحًا أنّ الهدنة ليست سبيلًا إلى سلام دائم، بل استراحة تكتيكية في جهاد طويل الأمد[٣].

---

[1] Muhammad Maqdsi, "Charter of the Islamic Resistance Movement (Hamas) of Palestine," *Journal of Palestine Studies* 22:4 (1993): pp. 122-134. See also "Interviews from Gaza: What Hamas Wants," *Middle East Policy* IX:4 (2002): pp. 102-115.

[2] Saud Abu Ramadan, "Interview: Hamas head Sheikh Ahmed Yassin," *UPI*, June 16, 2003.

[3] See Beverley Milton-Edwards and Alastair Crooke, "Waving, Not Drowning: Strategic Dimensions of Ceasefires and Islamic Movements," *Security Dialogue* 35:3 (2004): pp. 295-310.

وفي حديثه ذكر أيضًا كتاب الشيخ **بسام جرار** «إعجاز الرقم ١٩ في القرآن الكريم»، الذي تنبأ فيه بأنّ بداية زوال إسرائيل ستكون في عام ٢٠٢٢م، وهي نبوءة تبدو بالغة الدلالة في سياق الهجوم الكبير الذي شنته «حماس» في السابع من تشرين الأول سنة ٢٠٢٣م.

من مخيم اللاجئين إلى زعامة الإسلاميين

وُلد أحمد إسماعيل ياسين سنة ١٩٣٦م في قرية الجورة قرب مدينة عسقلان الإسرائيلية اليوم. مات أبوه وهو في الخامسة، وشهد بعمر الثانية عشرة نكبةَ عام ١٩٤٨م، يوم دمرت القوات الصهيونية زهاء خمسمئة قرية فلسطينية وهجّرت مئات الألوف إلى المنافي[١]. فهربت أسرته إلى مخيم الشاطئ على أطراف غزة الشمالية، حيث الفقر والاكتظاظ تركا في نفسه أثرًا لا يُمحى وصاغا منهجه السياسي والديني[٢].

وفي سنة ١٩٦٤م التحق بجامعة «عين شمس» في القاهرة لدراسة اللغة الإنكليزية، لكنّ المرض وضيق ذات اليد وحملة النظام المصري على «الإخوان»

---

[1] Ziad Abu Amr, "Shaykh Ahmad Yasin and the Origins of Hamas" in R. Scott Appleby, *Spokesmen for the Despised* (Chicago: University of Chicago Press, 1997), pp. 225-234.

[2] Beverley Milton Edwards, *Islamic Politics in Palestine* (London: I.B. Tauris, 1999): pp. 98-99.

حالت دون إتمامه دراسته[١]. واعتُقل سنة ١٩٦٥م لنشاطه في الجماعة وسُجن مدة وجيزة، ثم عاد إلى غزة يتفرغ للدعوة وبناء القاعدة المحلية «للإخوان». واستمد أوائل أنصاره من الطلبة الذين خابت آمالهم بعد هزيمة العرب سنة ١٩٦٧م، فوجدوا في الحركة الإسلامية ملاذًا وباعثًا لإحياء الدين[٢].

بناء البنية الاجتماعية

في أوائل سبعينات القرن العشرين، أسس الشيخ **أحمد ياسين** ومعه خلصاؤه **إبراهيم اليازوري** و**عبد العزيز الرنتيسي** و**محمود الزهار** «المجمع الإسلامي»، وهو شبكة من الجمعيات الخيرية والمستوصفات ونوادي الشباب ورياض الأطفال وبرامج توزيع الطعام. وكانت هذه الأنشطة كلها تدور حول المساجد، فتكوّن منها نسيج نفوذ قوي متشابك. وبين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٧م تضاعف عدد المساجد في الضفة الغربية وغزة أكثر من مرتين، من نحو ستمئة مسجد إلى ما

(1) Azzam Tamimi, *Hamas: A History from Within* (New York: Olive Branch Press, 2007): pp. 15-29.
(2) Shaul Mishal and Avraham Sela, *The Palestinian Hamas: Vision, Violence & Coexistence* (New York: Columbia University Press, 2000); Tamimi, p. 21.

يقارب ألفًا وثلاثمئة وخمسين[١]. كما كانت «حماس» تجمع التبرعات من لجان الزكاة ومن التبرعات الخارجية التي يمدّها بها «الإخوان» في الأردن ودول الخليج[٢].

وغدت المساجد مركزًا للتعليم الديني والحياة الاجتماعية معًا. وكانت الأندية الرياضية تستميل الشباب إلى كرة القدم وفنون القتال وغيرها من الأنشطة الاجتماعية، فيما تُربّيهم خفيًّا على منهج «الإخوان المسلمين». وأقامت شبكة البرامج الخيرية أسلوب حياة إسلاميًّا صريحًا، أكدت فيه على فضائل الأسرة والأعمال المنوطة بالنساء، فيما حثّت المؤسسات الخيرية على أداء الزكاة وعلى الإنفاق[٣].

وأُنشئت «الجامعة الإسلامية» في غزة سنة ١٩٧٨م بإدارة «المجمع»، فغدت سريعًا معقلًا للنشاط الإسلامي ومهدًا لتخريج الوعاظ والقادة المستقبليين[٤]. وقد أنشأ الطلبة فيها «الكتلة الإسلامية» نافست الجماعات اليسارية والقومية، وفرضت الأعراف الإسلامية في الحرم الجامعي[٥]. ولدى فقراء غزة ومتديّنيها،

---

(1) Ahmed Qasem Hussein, "The Evolution of the Military Action of the Izz al-Din al-Qassam Brigades How Hamas Established its Army in Gaza," *Almuntaqa* 4:1 (2021): p. 83.

(2) Mishal and Sela, p. 21.

(3) Sara Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011).

(4) Mishal and Sela, pp. 23-24.

(5) Beverley Milton-Edwards and Stephen Farrell, *Hamas: The Islamic Resistance Movement* (London: Polity Press, 2010), p. 46.

بدت مؤسسات «المجمع» راعية وهادية، تغلغلت في تفاصيل الحياة اليومية، فأنشأت قاعدة شعبية وفية.

من حركة اجتماعية إلى مقاومة مسلحة

في بادئ الأمر، كانت إسرائيل تغضّ الطَّرف عن النشاط الإسلامي، بل تراه أحيانًا موازِنًا للمنظمة العَلمانية «منظمة التحرير الفلسطينية»، لكنّ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات شهدت أحداثًا دفعت «الإخوان» إلى التشدد: الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م، وظهور «حزب الله» في لبنان، واستنفار الجهاد الأفغاني، وازدياد سخط الفلسطينيين من الاحتلال ومن حذر «الإخوان» وترددهم.

فانشقّ بعض الساخطين وأسسوا حركة «الجهاد الإسلامي» في فلسطين، جاهرين بخيار العنف. واشتعل داخل الجماعة جدال داخلي: أيتابعون الإصلاح الاجتماعي المتدرج، أَم يشرَعون في المقاومة المسلحة؟

وبحلول سنة ١٩٨٣م، كان **أحمد ياسين** قد خطا نحو المواجهة، فأنشأ جهازين سريين: «المجد»، وهو ذراع استخباري داخلي وتنفيذي قاده **يحيى السنوار** و**روحي مشتهى**، لمراقبة المشتبه بهم ومعاقبتهم. و«المجاهدون»، وهي مجموعة فدائية يقودها **صلاح شحادة**، أنيط بها ضرب الأهداف العسكرية الإسرائيلية[1]. ومَوَّل هذَين

---

[1] Paola Caridi, *Hamas: From Resistance to Government* (Jerusalem: PASSIA, 2010): p. 58.

الجهازين أنصار إسلاميون في الأردن، فهرّبا إلى غزة كميات كبيرة من السلاح وأرسيا أُسس الجناح العسكري الذي ستقوم عليه «حماس» لاحقًا[١].

واعتُقل **أحمد ياسين** سنة ١٩٨٤م بتهمة تشكيل تنظيم مسلح وحيازة أسلحة، فحُكم عليه بالسجن اثنتي عشرة سنة، ثم أُطلق سراحه سنة ١٩٨٥م في صفقة تبادل[٢]. وكان ذلك من أسباب اتجاه قيادة الحركة تدريجيًّا إلى تحرير فلسطين بالكفاح المسلح جنبًا إلى جنب مع الإصلاح الاجتماعي والديني[٣].

مولد «حماس»

عندما اندلعت الانتفاضة الأولى في كانون الأول ١٩٨٧م، حوّل **أحمد ياسين** ورفاقه تلك الشبكات السرية إلى حركة جديدة هي «حماس». ومن زمرة قيادية سباعية كان **أحمد ياسين** أحد أركانها، جُمعت بنية «الإخوان» الدينية والاجتماعية في كيان واحد مع جناح عسكري منظّم[٤].

وفي آب ١٩٨٨م أصدرت الحركة «ميثاقها»، معلنةً أنّ الجهاد سيستمر حتى تتحرر فلسطين كلها ويُزال كيان إسرائيل[٥]. وباعتمادها الكفاح المسلح، فارقت

---

(1) Hroub, *Hamas*, pp. 22-25.

(2) Amr, pp. 238-240.

(3) Hroub, Hamas, p. 33.

(4) Caridi, pp. 61-62.

(5) Maqdsi, pp. 122-134. See also Ziad Abu-Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994).

«حماس» نهج «منظمة التحرير» المتجه إلى المفاوضات، فاكتسبت شرعية سياسية ونفوذًا سريعًا. وسمّت جناحها العسكري «كتائب عز الدين القسّام»، تيمنًا بالداعية والمجاهد في ثلاثينات القرن العشرين الذي قاد المقاومة الأولى ضد الحكم البريطاني والاستيطان الصهيوني[١].

ترسيخ التنظيم والسلطان

في سنة ١٩٨٩م اعتقلت إسرائيل **أحمد ياسين** مرة أخرى، فحكمت عليه بالمؤبد مرتين لمشاركته في خطف جنديين إسرائيليين وقتلهما. وخلال نحو ثماني سنوات قضاها في السجن، توسّعت «حماس» في قاعدتها الاجتماعية وازدادت تطرفًا من خلال حملة عنف مكثفة ضد إسرائيل.

ولتوحيد حركتها المتنامية، أنشأت «حماس» مجلس الشورى، يضمّ بين أربعين وخمسين عضوًا يمثلون غزة والضفة الغربية وقيادتها الخارجية وسجناء الحركة في سجون إسرائيل. وتوازيه لجانٌ في المستويات الأدنى، تُحكم السرية عليها بنظام خلايا متشابكة لتجنب الاختراق، وأصبح هذا المجلس محل اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية الكبرى. وكان تدبير القرار في «حماس» منظَّمًا بمجالس شورى في كل طبقة من البناء التنظيمي: الأسرة، فالحي، فالمنطقة، فالمستوى الوطني، متشابكة بشبكة هرمية مترابطة تصعدُ في درجاتها كالبناء البيروقراطي.

---

(1) Hussein, p. 83.

أما قيادة «حماس» الخارجية، المتمركزة تارة في عمّان وتارة في بيروت أو دمشق، فقد كان لها أثر استراتيجي كبير، وأشرفت لاحقًا على إنشاء المكتب السياسي في أوائل تسعينات القرن العشرين. ويُنتخب المكتب داخليًّا، ويضمّ قادةً من الأراضي المحتلة ومن الشتات، وعدد أعضائه أربعةٌ وعشرون، وهو أعلى هيئة سياسية في الحركة، يتولى وضع الاستراتيجية، والعلاقات، وتنسيق العمليات داخل فلسطين وخارجها.

بنية مزدوجة: شبكة اجتماعية وقوة عسكرية

إنّ متانة «حماس» تقوم على مزجها المحسوب بين جناحها الاجتماعي السياسي وجناحها العسكري السري، بحيث يُسند أحدهما الآخر.

فالجناح الاجتماعي والسياسي يغرس القيم الإسلامية في المجتمع الفلسطيني ويغذي الولاء للحركة. وبالمساجد والمدارس والجمعيات وبرامج الشباب، تُنمّي الالتزام المنهجي الفكري وتمجد ما تسمّيه «الشهادة»، مصوّرةً التضحيةَ في الصراع ضد إسرائيل فريضة دينية ومصدرًا للشرف الجمعي. وبتركيزها على الشباب – وهم قلب المجتمع الفلسطيني– تؤمّن لنفسها تيارًا دائمًا من الأنصار المقبلين.

وأما «كتائب عز الدين القسّام» فتخوض الكفاح المسلّح؛ تخطط وتنفذ عمليات الكرّ والفرّ والهجمات ضد الأهداف الإسرائيلية، وتؤمّن السلاح وتهربه، وتدير المهمات السرية لحفظ القدرة القتالية. وهي أيضًا تُقدّم الإعانات المالية

والاعتراف العلني لأُسَر المقاتلين الذين يُقتلون في المعارك، فتوطّد ثقافةً تُكرّم «الشهداء» وتخلّدهم أبطالًا.

وهذان الركنان متداخلان عمدًا: فالشبكة الاجتماعية ترفد العسكرية بالرجال والموارد والشرعية السياسية، بينما يُبرز الجناح العسكريّ قوةَ الحركة ورهبتها. وهكذا قامت منهما منظومة ذاتية الدعم مكّنت «حماسًا» من ترسيخ سلطانها في الأراضي الفلسطينية، والإبقاء على قدرتها في بسط نفوذها خارجها.

تصعيد «حماس» وخطأ إسرائيل الاستراتيجي: إبعاد مرج الزهور

في الأعوام التي تلت تأسيس حركة «حماس»، اشتد عُنفها اشتدادًا عظيمًا. فبحلول عام ١٩٨٩م كانت الحركة قد كثّفت هجماتها على القوات الإسرائيلية، فأعقب ذلك حملة اعتقالات واسعة النطاق. وبعد أن ألقت أجهزة الأمن الإسرائيلية القبض على قادة «المجد» **صلاح شحادة ويحيى السنوار**، أنشأت «حماس» خلية عُرفت بـ«الوحدة ١٠١» تولى قيادتها **محمود المبحوح**، وكان مأمورها صريحًا بخطف الجنود الإسرائيليين. وقد أدى اختطاف جنديين من الجيش الإسرائيلي وقتلهما، وهما **آفي ساسبورطس** (Avi Sasportas) و**إيلان سعدون** (Ilan Saadon)، إلى حملة اعتقالات طاولت نحو ستمئة وخمسين من أعيان الحركة وقادتها في غزة والضفة الغربية.

وكانت إسرائيل قد تعرّفت سلفًا على نحو خمسين خلية تابعة «لحماس»، فبدت تلك الاعتقالات في بادئ الأمر كأنها قد شلّت كيان الحركة. لكنّ هذا الضغط حمل «حماسًا» على التكيّف؛ فشدد جناحها الخارجي قبضته على القرار، فيما أقام القادة والأعضاء المسجونون بنيانًا قياديًّا موازٍ في غياهب السجون، فتحوّلت المعتقلات من حيث لا تحتسب إسرائيل إلى معاقل تدريب وتأهيل أمدّت الحركة بقوة التماسك وصلابة العود.

ولـمّا كان الشيخ **أحمد ياسين** يقضي حكمًا بالسجن المؤبد لتورطه في عمليات الخطف، سعت «حماس» إلى اكتساب ورقة ضغط جديدة. ففي كانون الأول من عام ١٩٩٢م اختطف أربعة من جندها عسكريَّ حرس الحدود الإسرائيلي **نيسيم طوليدانو** (Nissim Toledano)، ذا التاسعة والعشرين من عمره، وطالبوا بإطلاق سراح **أحمد ياسين**. ولـمّا تعثّرت المفاوضات، قُتل طوليدانو، وعُثر على جثته قرب القدس بعد يومين.

وجاء هذا القتل عقب هجومين آخرين أوديا بحياة جنديين إسرائيليين خلال ثمانية أيام، فأثار ذلك سخطًا عارمًا في أرجاء البلاد. وتعهد رئيس الوزراء **إسحاق رابين** بأنّ «حماسًا» لن تُفسد مسار السلام الذي ترعاه الولايات المتحدة في مدريد. وردّت إسرائيل بحملة كبرى، فاعتقلت ألفًا ومئةً وتسعةً وعشرين فلسطينيًّا في الضفة الغربية وغزة، وأبعدت أربعمئةٍ وخمسةَ عشر رجلًا من حركتي «حماس»

و«الجهاد الإسلامي» إلى مرج الزهور في المنطقة الأمنية التي تحتلها جنوبي لبنان، ومنعتهم من العودة مدة عامين.

النتائج العملية

لكنّ هذه الإبعادات لم تُضعف «حماسًا»، بل كانت الشرارة التي نقلتها إلى حركة أرسخ عودًا وأبعد صيتًا. ففي مرج الزهور جنوبي لبنان اجتمع أربعمئة وخمسةَ عشر من رجالات «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وبينهم كبار القادة السياسيين والعسكريين من غزة والضفة، فإذا بإسرائيل قد جمعتهم في موضع واحد، فأنشأت –من حيث لا تدري– حاضنة استراتيجية جديدة.

قال أحد المُبعَدين للكاتب: «كثيرٌ من إخوتنا في الضفة لم يكونوا يعرفون إخوانهم من غزة، وفي المخيم تعارفنا عن قرب، وأمكننا أن نخطط معًا للسنين المقبلة».

وهكذا، يومًا بعد يوم، وهم مقطوعو الصلة بوطنهم لكن موصولو العزم والغاية، نسج قادة «حماس» روابط تنظيمية أوثق، ووضعوا تدابير بعيدة المدى، وأرسوا أسس المرحلة التالية من نمو الحركة.

وسرعان ما جذبت قسوة الشتاء وبؤس المدينة الخَيمية أنظار العالم. فقد أبرزت وكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام الدولية محنة المبعَدين، فانهالت الإدانات على إسرائيل من مجلس الأمن، وتعالت الأصوات الناقدة في أنحاء العالم. فبدل

أن تضعف «حماس»، تحوّل المبعدون إلى رموز للصمود الفلسطيني، واكتسبت الحركة شرعيةً متزايدة في الأراضي الفلسطينية، وزادت مشاعر التعاطف معها في أرجاء بلاد الإسلام.

وأشدّ ما كان أثرًا في ذلك الإبعاد توثق الصلة بين «حماس» و«حزب الله» وإيران؛ إذ قدّم «حزب الله» للمبعَدين الطعام والعلاج والمأوى، وشاركهم ما حصّله من خبرات في حرب العصابات. ومنه فتحت «حماس» باب التواصل المباشر مع «فيلق القدس» التابع «للحرس الثوري» الإيراني، فتلقّت تدريبًا متقدّمًا في فنون الاتصال الآمن، والتعامل مع السلاح، وصناعة المتفجرات، ومكافحة التجسس، وحرب المدن، والقتال في المسافات القريبة. وقد أفادتها هذه الخبرات لاحقًا في تنفيذ عمليات التفجير الانتحارية وتفخيخ السيارات داخل إسرائيل، على نهج «حزب الله».

ثم ما لبثت طهران أن أسبغت دعمها رسميًّا، فاتفقت مع حماس عام ١٩٩٢م على منحتها إعانة سنوية تُقدّر بنحو ثلاثين مليون دولار، وافتتحت الحركة مكتبًا دائمًا في طهران، وأوفدت عناصر من «كتائب القسّام» لتلقّي مزيدٍ من التدريب.

ولـمّا اضطرت إسرائيل –تحت وطأة الضغوط الدولية– إلى الشروع في إعادة المبعَدين على مراحل عام ١٩٩٣، كانت الضربة التي قصدتها قاصمة قد آلت إلى مكسب استراتيجي عظيم؛ إذ خرجت «حماس» من مرج الزهور أكثر تماسكًا

وأشدّ خبرةً في القتال، وأوثق صلة «بحزب الله» و«الحرس الثوري»، فغدت تلك الروابط سبيلها إلى ما تلا من قوتها العسكرية ومسارها السياسي في العقود الآتية.

تصعيد «كتائب عز الدين القسّام»

في عام ١٩٩١م أنشأت حركة «حماس» جناحها العسكري المسمى «كتائب عز الدين القسّام»، وولّت قيادته أول مرة **صلاح شحادة** من بيت حانون في غزة. وكان **صلاح**، وهو رفيق سابق للشيخ **أحمد ياسين** في الأَسر وأُطلق سراحه في صفقة تبادل الأسرى عام ١٩٨٥م، قد اختير لِما عُرف عنه من علم وسحر بيان وقدرة على استقطاب المجاهدين وتحفيزهم.

تولّى صلاح شحادة الإشراف على القادة الميدانيين في كل من غزة والضفة الغربية، ووضع الخطط العامة لعمليات الحركة المسلحة. ولتفادي اختراق الإسرائيليين صفوفها، كانت الكتائب تعمل في خلايا صغيرة تضم أربعة أو خمسة رجال تحت قيادة واحدة. وكان المنتسبون إليها -وغالبهم من طلاب الجامعات النشطين سياسيًّا- يُخضعون لتمحيص دقيق يكشف أي صلة محتملة بإسرائيل، كما جُعلت المراتب العليا محدودة العدد عمدًا، ذلك أنّ جهاز الاستخبارات الإسرائيلي كان واسع الانتشار؛ إذ قدّرت مصادر الأمن الفلسطينية أنّ عدد المتعاونين معه عبر السنين تجاوز مئتي ألف، الأمر الذي اضطرّ «حماسًا» إلى التزام كتمانٍ بالغ.

وقد كانت «كتائب القسّام» تستهدف في بادئ أمرها مواقع الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود، متجنّبةً إصابة المدنيين. غير أنّ هذا التحفّظ انتهى في السادس عشر من نيسان ١٩٩٣م، حين نفّذت «حماس» أولى عملياتها «الانتحارية»: ففجّر الشاب **ساهر تمام** النابلسي، ابن الثالثة والعشرين، سيارة فولكسفاغن محمّلة بأسطوانات الغاز والقنابل عند مفترق ميهولا في الضفة الغربية، فقتل نفسه وفلسطينيًّا آخر، وأصاب ثمانيةً من جند إسرائيل بجراح.

وكان صانع القنبلة **يحيى عياش**، الملقّب بـ«المهندس»، لحيازته شهادة في الهندسة الكهربائية من جامعة «بيرزيت»، وبراعته في تحويل المواد المألوفة إلى متفجرات مدمرة. وقد أودت أدواته بحياة عشرات الإسرائيليين وجرحت عددًا كبيرًا غيرهم في موجة من التفجيرات «الانتحارية». وقد غدا **عياش**، لخَفائه وبراعته، بطلًا شعبيًّا بين الفلسطينيين وهدفًا أول لجهاز المخابرات الإسرائيلي.

وأعادت «حماس» تصوير العمليات «الانتحارية» في ثوب «العمليات الاستشهادية»، وعدّت منفّذيها «شهداء» يموتون في سبيل الدفاع عن الإسلام وينالون أرفع المراتب عند الله. وقد جعل هذا التوصيف الديني من تلك العمليات أداة دعائية بالغة الأثر: يُشرعن العنف، ويُمجّد التضحية بالنفس، ويجذب الأنصار والمجندين. وكانت أُسَر الشهداء تُمنح عطاءات سخية، كما يتقاضى مقاتلو «القسّام» رواتب شهرية تُعدّ كبيرة في غزة الفقيرة، فاجتمع في الأمر باعث

مادي إلى باعث عقائدي. ولتجنّب الردود الإسرائيلية، كان القادة السياسيون «لحماس» ينكرون علنًا علمهم بهذه العمليات أو توجيههم لها، مع أنّ التفجيرات غدت علامتها المميزة في بثّ الرعب داخل إسرائيل وصنع ما سُمّي «توازن الرعب».

وفيما كانت «حماس» تمضي في تصعيد عنفها، كانت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تجريان مفاوضات سرية أفضت إلى «اتفاق أوسلو» الذي وُقّع في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣م. وقد أعلنت المنظمة نبذها «الإرهاب» واعترافها بحق إسرائيل في الوجود، فيما تعهّدت إسرائيل بالانسحاب من غزة وأريحا ومنح السلطة الفلسطينية الناشئة حكمًا ذاتيًّا محدودًا. وكان الأمن حجر الأساس في الاتفاق؛ إذ أُلقي على عاتق السلطة مسؤولية الحيلولة دون وقوع الهجمات على إسرائيل، وسرعان ما اعتُقل الآلاف من عناصر «حماس» على أيدي السلطة وإسرائيل مع بدء التنسيق الأمني المشترك.

أما «حماس» فقد نعتت أوسلو بالخيانة التي شرعنت الاحتلال الإسرائيلي وتغاضت عن المطالب العليا للشعب الفلسطيني، من السيادة الكاملة وحق اللاجئين في العودة. وعزمت، لتُثبت أنها البديل الإسلامي الصلب في وجه حركة «فتح»، على إفشال المسار السلمي؛ فاشتدت حملتها من العمليات «الانتحارية» والهجمات على الجنود والمدنيين الإسرائيليين، فقتلت العشرات وزادت من

هواجس إسرائيل الأمنية، وشددت سياستها، فيما عززت «حماس» صورتها بوصفها حاملَ راية المقاومة الفلسطينية الأصيلة.

لقد غدت العمليات «الانتحارية» لدى «حماس» أمضى أسلحتها في الإكراه والردع، ووسيلتها لإثبات أنّ إسرائيل ليست في مأمن من ضرباتها، وأنّ أي سلام لا يراعي مطالبها لن يُكتب له البقاء.

إفساد اتفاق أوسلو

في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٩٤م اقتحم المستوطن الإسرائيلي **باروخ غولدشتاين** (Baruch Goldstein)، وهو من أصل أمريكي، المسجد الإبراهيمي في الخليل أثناء صلاة رمضان، فأطلق النار على المصلين، فقتل تسعةً وعشرين فلسطينيًّا وجرح أكثر من مئة، قبل أن يقتله المصلون ضربًا. وقد أشعلت المجزرة اضطرابات دامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فحظرت إسرائيل حركة «كاخ – Kach» اليمينية المتطرفة، وشدّدت قبضتها على المسجد الشريف فقسّمته قِسمين؛ أحدهما للمسلمين والآخر لليهود.

وقد وجّه هذا الهجوم ضربة قاسية إلى مسار السلام في أوسلو، فانتهزت «حماس» الفرصة، متوعّدةً بالثأر الدامي. وأعلن **يحيى عياش**، صانع القنابل في «كتائب القسّام»، في بيانٍ له أنّ خمس عمليات انتقامية ستنطلق عقب انقضاء فترة الحداد الإسلامي الممتدة أربعين يومًا. وتحت إشرافه تتابعت موجةٌ من

التفجيرات «الانتحارية»؛ ويُنسَب إليه الإشراف أو الإمداد بالمتفجرات لتسع عمليات كبرى بين عامي ١٩٩٤م ومطلع ١٩٩٦م.

وقد أوقعت تلك العمليات قتلى وجرحى كثيرين في صفوف الإسرائيليين، وزلزلت ثقة الجمهور في مسار السلام، وزرعت الشكوك في إمكان التعايش، فكان كل انفجار منها لا يُحدث دمارًا فحسب، بل يقضم كذلك من الأمل في التسوية، حتى غدا **عياش** من أكثر شخصيات الصراع إثارة للانقسام. وقد قوّى تصاعد العنف جناح اليمين الإسرائيلي، وشجّع المتطرفين الذين ناهضوا أوسلو، فحققت «حماس» ما قصدت إليه وبلغت مرادها.

كما غذى جوّ الغضب والريبة تطرف اليهود المتشددين؛ ففي تشرين الثاني عام ١٩٩٥م اغتال المتطرف اليميني الإسرائيلي **يغال عمير** (Yigal Amir) رئيس الوزراء إسحاق رابين، فكان اغتياله بمثابة الضربة القاضية لِما تبقّى من آمال واهنة لمسار أوسلو. وفي الأعوام اللاحقة تسارعت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، فتضاءل ما بقي من رجاء في حل الدولتين حتى كاد يتلاشى.

الانتفاضة الثانية

اندلعت «الانتفاضة الثانية»، أو «انتفاضة الأقصى»، في أيلول ٢٠٠٠م، بعد سنوات من الإحباط الفلسطيني إزاء عملية سلامٍ لم تُفضِ إلى سيادة وطنية ولا إلى رفع الاحتلال. فبعد سبع سنوات من اتفاق أوسلو تضاعف عدد المستوطنين

الإسرائيليين في الضفة الغربية –من نحو مئتي ألف عام ١٩٩٣ إلى قرابة أربعمئة ألف عام ٢٠٠٠م– ما قوّض ثقة الفلسطينيين بإمكان قيام دولة مستقلة. وانهارت الآمال في اختراق سياسي بعد إخفاق قمة كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠م في حل القضايا الأم: الحدود النهائية، ومصير القدس والحرم الشريف/جبل الهيكل، وحقّ عودة اللاجئين، وإصرار إسرائيل على ضمانات أمنية مشددة.

جاءت الشرارة في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠م حين زار أريئيل شارون –زعيم المعارضة آنذاك– الحرم الشريف برفقة نحو ألف شرطي وجندي إسرائيلي، في خطوة رآها الفلسطينيون استفزازًا متعمّدًا واستعراضًا للسيطرة الإسرائيلية على أحد أقدس مواقع الإسلام. فاندلعت المواجهات فورًا وامتدت إلى الضفة وغزة. وردّت القوات الإسرائيلية بالرصاص الحي والرصاص المطاطي، فخلال خمسة أيام قُتل ما لا يقل عن ٤٧ فلسطينيًّا وجُرح قرابة ١٩٠٠.

سارعت «حماس» إلى تصوير الانتفاضة «صراعًا دينيًّا مقدّسًا»، مؤكدةً أنّ النزاع مع إسرائيل عقائدي لا تسويةَ فيه. وفي اليوم الثاني قُتل الطفل **محمد الدرة** (١٢ عامًا) في تبادل لإطلاق النار عند مفترق نتساريم في غزة وهو يحتمي بوالده، فشكّلت صورته المحتضرة رمزًا خالدًا للمعاناة الفلسطينية وأججت الغضب في أرجاء البلاد العربية.

ومع تصاعد العنف، أطلقت السلطة الفلسطينية سراح معظم معتقلي «حماس»، ما أتاح للحركة إعادة بناء شبكاتها المسلحة. فتحوّلت الانتفاضة من احتجاجات شعبية إلى حملة مسلحة منظمة من الهجمات والتفجيرات «الانتحارية». وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥م تعرّضت إسرائيل لمئات الهجمات، بينها ٥٤ عملية «انتحارية» نفذتها «حماس» وفق جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك). كما شاركت فصائل أخرى –مثل «الجهاد الإسلامي» وكتائب «شهداء الأقصى» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»– في عمليات دامية أسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠٠ إسرائيلي وجرح آلاف.

وردت إسرائيل بقوة ساحقة؛ ففي عملية «الدرع الواقي» عام ٢٠٠٢م أعادت احتلال مدن الضفة الكبرى، فقلّصت الهجمات لكنها دمّرت مؤسسات السلطة وأوجدت فراغًا سلطويًّا سرعان ما ملأته «حماس». كما فرض شارون حظر تجول شاملًا وشرع في بناء «جدار الفصل» بطول ٧٠٠ كيلٍ، جامعًا بين الجدار الخرساني والسياج الحديدي، ما قيد حركة الفلسطينيين وأعاد بحق رسم خريطة الضفة لتكريس السيطرة الإسرائيلية على الكتل الاستيطانية الكبرى.

أفضت التفجيرات «الانتحارية» المتكررة وسقوط مئات القتلى الإسرائيليين إلى انهيار ثقة الإسرائيليين بمسار أوسلو، فانحاز الرأي العام إلى اليمين. وفي المقابل انهارت مصداقية **ياسر عرفات** وسلطته، واتُّهم بالفساد وبالعجز عن كبح العنف. وتحت ضغط أمريكي وإسرائيلي استُحدث عام ٢٠٠٣م منصب رئيس الوزراء

الفلسطيني، فتولّاه **محمود عباس** فترةً قصيرة قبل أن يستقيل إثر خلافاته مع عرفات وتعرضه لتهم «التعاون» بسبب إدانته للعمليات المسلحة.

ومع وفاة عرفات في تشرين الثاني ٢٠٠٤م، تولى عباس الرئاسة، لكنّ المشهد السياسي كان قد تبدّل كليًّا. إذ انتهج شارون، وقد صار رئيسًا للوزراء، استراتيجية أحادية الجانب: ففي الوقت الذي أعد فيه للانسحاب من مستوطنات غزة الواحدة والعشرين، كان يعزز السيطرة الدائمة على كتل الضفة الكبرى. ولمنع «حماس» من تصوير الانسحاب على أنه انتصار، أمر باغتيال الشيخ **أحمد ياسين** في آذار ٢٠٠٤م، ثم **عبد العزيز الرنتيسي** بعده بشهر واحد.

وبحلول اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام ٢٠٠٥م، كانت «الانتفاضة الثانية» قد دمّرت حلم «أوسلو» بالتسوية السلمية، وجعلت المواقف أكثر تصلبًا لدى الجانبين، فيما خرجت «حماس» أقوى سياسيًّا وأقدر عسكريًّا، مكرسة نفسها القوة المركزية في المقاومة الفلسطينية.

من مقاطعة أوسلو إلى حكم غزة: صعود «حماس»

كانت مقاطعة حماس لانتخابات ١٩٩٦م رفضًا صريحًا «لاتفاق أوسلو»، الذي رأت فيه اعترافًا بشرعية الاحتلال وخيانة للسيادة الوطنية. وبامتناعها عن الانخراط في مؤسسات السلطة الفلسطينية، قدّمت نفسها بديلاً إسلاميًّا مبدئيًّا

في مواجهة حركة «فتح»، فاستقطبت الفلسطينيين الساخطين على الفساد وإخفاق المفاوضات، ووسعت شبكتها الاجتماعية من مساجد ومدارس وعيادات وجمعيات خيرية.

غيّرت الانتفاضة الثانية وجه الحركة؛ فبعد خمس سنوات من القتال المسلح خرجت «حماس» أقوى سياسيًّا وأصلب عسكريًّا، واعتبرت أنّ الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة عام ٢٠٠٥م برهانٌ على أنّ المقاومة المسلحة –لا التفاوض– هي التي أرغمت إسرائيل على التراجع. أما اغتيال الشيخ **أحمد ياسين** و**الرنتيسي** عام ٢٠٠٤م فقد خلّف فراغًا قياديًّا، لكنه دفع الحركة إلى الاقتناع بضرورة دخول المعترك السياسي رسميًّا لتقرير ملامح المرحلة التالية.

بدأت «حماس» اختبار قوتها في الانتخابات البلدية، ففازت في ١٥ من أصل ١٨ بلدية في الضفة الغربية، حتى في معاقل «فتح». وبعد مشاورات واسعة شملت قادتها في الداخل والخارج والمعتقلين، قررت خوض الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦م.

ترشّحت تحت شعار «الإصلاح والتغيير»، معلنةً وفاة مسار «أوسلو»، ومتعهّدةً بحكم نظيف خالٍ من الفساد. ركّزت حملتها على إخفاقات «فتح» وسوء إدارتها، مقابل شبكتها الخدمية الناشطة، ورفعت لافتات في غزة تسخر من السلطة: «خيارك: صاروخ القسّام أَم الشرطي الذي يحمي إسرائيل؟».

وجاءت النتيجة زلزالًا سياسيًّا: إذ حصدت «حماس» ٧٤ مقعدًا من أصل ١٣٢، مقابل ٤٥ لحركة «فتح». وقد خابت آمال واشنطن ورام الله في أن يُلِين الانخراطُ في السياسة طريقة «حماس»؛ إذ ردّت إسرائيل بتجميد تحويل عائدات الضرائب وتشديد الحصار، واستأنفت العمليات العسكرية، فيما اشترطت اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة) على «حماس» أن تنبذ العنف وتعترف بإسرائيل وتقبل بالاتفاقات السابقة. رفضت الحركة تلك الشروط، فواجهت عزلة دولية وعقوبات خانقة أرهقت مالية السلطة.

وسرعان ما اكتسب حكم «حماس» في غزة طابعًا إسلاميًّا صارمًا؛ ففرضت الفصل بين الجنسين، وألزمت النساء بالحجاب، وأغلقت محالّ الموسيقى والمقاهي، ومنعت السباحة المختلطة والرقص والاحتفالات الغربيّة، وأنشأت شرطة دينية تضم كتيبة نسائية منقبة بالكامل لفرض «الآداب الإسلامية». ومع غياب قوانين تجرّم العنف الأسري وتهاون السلطات في «جرائم الشرف»، تدهورت أوضاع النساء.

وفشلت محاولات تشكيل حكومة وحدة وطنية مع «فتح» بسبب رفض «حماس» الاعتراف بإسرائيل. فشكّلت حكومتها الخاصة برئاسة **إسماعيل هنية**، وأنشأت قوة أمنية موازية تُعرف بـ«القوة التنفيذية»، متحدية الرئيس **محمود عباس**.

وفي حزيران ٢٠٠٧م اندلعت مواجهات دامية استمرت أسبوعًا بين مسلحي الحركتين، تخللتها عمليات خطف وإعدام ميداني. ووثّقت «هيومن رايتس ووتش» فظائع متبادلة: مقاتلو «حماس» رموا ضابطًا من حرس الرئاسة من بناية من ١٥ طابقًا، فيما ألقى مسلّحو «فتح» خطيبًا من «حماس» من سطح مرتفع. وبعدها حلّ عباس حكومة الوحدة، وأعلن حالة الطوارئ، وعيّن سلام فيّاض رئيسًا للوزراء، لكنّ «حماسًا» أحكمت سيطرتها على غزة بعد حصار لثلاثة أيام لمقارّ السلطة، واستبدلت رجالاتها بموظفي السلطة.

وبمنتصف ٢٠٠٧م كانت «حماس» قد أنجزت تحوّلها الكامل: من أشدّ خصوم أوسلو إلى الحاكم المطلق لغزة؛ دلالة على انهيار السلام القديم وصعود الإسلام السياسي قوة راسخة في المشهد الفلسطيني.

عملية «الرصاص المصبوب»

بعد سيطرة «حماس» على غزة عام ٢٠٠٧م، فرضت إسرائيل ومصر حصارًا شاملًا شلّ الاقتصاد وزاد الأزمة الإنسانية. وردّت «حماس» وفصائل أخرى بإطلاق صواريخ متكررة على جنوب إسرائيل، قتلت مدنيين وبثّت الرعب في المدن الحدودية.

وفي ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨م شنّت إسرائيل عملية «الرصاص المصبوب»، وهي هجوم جوي وبري دام ثلاثة أسابيع هدفه وقف الصواريخ وتدمير بنية

«حماس» العسكرية. فقصف سلاح الجو أكثر من مئة هدف خلال دقائق، ثم واصل تدمير مراكز القيادة ومستودعات الأسلحة وشبكات الأنفاق. ورغم تحذير المدنيين عبر منشورات ورسائل، خلّف القصف أكثر من ١٢٠٠ قتيل فلسطيني، ودمّر ٤٦٠٠٠ منزل، وشرّد ١٠٠٠٠٠ شخص. أما الخسائر الإسرائيلية فكانت محدودة: ثلاثة قتلى مدنيين رغم سقوط نحو ٧٥٠ صاروخًا على مدن الجنوب.

كانت «حماس» مستعدّةً نسبيًّا؛ فقد لغّمت المباني، وخبّأت الأسلحة في المساجد، وبنت منظومة أنفاق ثلاثية المستويات: أنفاق تهريب تفرض عليها ضريبة ٢٠٪، وأنفاق دفاعية لفرار القادة، وأنفاق هجومية للتوغّل داخل إسرائيل. كما طوّرت مدى صواريخها إلى نحو ٤٠ كيلًا، ليصبح قرابة ٨٠٠ ألف إسرائيلي في مرماها.

وفي ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م أعلنت إسرائيل تحقيق «نصر تكتيكي»: مقتل عددٍ من كبار قادة «حماس»، وتدمير ٦٠–٧٠٪ من أنفاق رفح، وفرض وقف مؤقت لإطلاق النار. لكنّ «حماسًا» أعادت بناء قدراتها بسرعة بدعم خفي من إيران و«حزب الله»، فأحيت اقتصاد الأنفاق (تجاوز ١٥٠٠ نفق بحلول ٢٠١٣م) ووسعت ترسانتها الصاروخية.

لقد دمرت عملية «الرصاص المصبوب» البنية التحتية المدنية في غزة –إذ تضرر أكثر من نصف مستشفياتها– لكنها أظهرت صلابة «حماس» واستعدادها لخوض حرب طويلة مهما بلغت الكلفة البشرية.

إطلاق سراح يحيى السنوار وصعوده إلى السلطة

في الخامس والعشرين من حزيران سنة ٢٠٠٦م، تسلّل فصيلٌ من الكوماندوز تقوده «حماس»، يعاضده مقاتلون من «لجان المقاومة الشعبية» و«جيش الإسلام»، إلى داخل أراضي فلسطين المحتلة عبر نفق عابر للحدود عند معبر كرم شالوم. فنصبوا كمينًا لدبابة إسرائيلية ونقطةِ مراقبة عسكرية، فقتلوا جنديين وأصابوا آخرين، ثم أسروا العريف **جلعاد شاليط**، وهو شاب لم يتجاوز التاسعة عشرة، وساقوه خفية إلى غزة.

فهبّت إسرائيل تردّ بعملية أطلقت عليها «أمطار الصيف»، فقصفت غزة واعتقلت عشرات من قادة «حماس»، فيما طالبت الحركة بإطلاق سراح جماعي للسجناء مقابل الجندي.

وأمضى شاليط أكثر من خمس سنين في قبضة «حماس»، لا يُسمع له صوت إلا نادرًا، ولا يُرى له أثرٌ إلا بشريط مصور في عام ٢٠٠٩م، يثبت أنه ما يزال على قيد الحياة. وبعد مفاوضات طويلة توسّطت فيها مصر، أُفرج عنه في الثامن عشر من تشرين الأول سنة ٢٠١١م في صفقة لها ما بعدها؛ إذ أطلقت إسرائيل سراح ألف وسبعة وعشرين أسيرًا فلسطينيًّا، قرابة ثلاثمئة منهم محكومون بالمؤبد لضلوعهم في عملياتٍ أزهقت أرواحَ خمسمئة وتسعة وستين إسرائيليًّا.

وجرى الإفراج على مرحلتين: **أولاها** إطلاق سراح أربعمئة وسبعة وسبعين أسيرًا بينهم سبع وعشرون امرأة، ثم أُتبع ذلك بعد شهرين بتحرير خمسمئة وخمسين آخرين. وكان من بين المطلق سراحهم مدبّرو ومنفّذو بعض من أدهى الهجمات التي شهدتها إسرائيل: تفجير ملهى «الدولفيناريوم» في تل أبيب سنة ٢٠٠١م، وتفجير مطعم «سبارو» في القدس في نفس العام، و«مجزرة» عيد الفصح في فندق «البارك» بمدينة نتانيا سنة ٢٠٠٢م. كما شمل الإفراج قتلة جنود من الجيش: آفي ساسبورطس وإيلان سعدون (١٩٨٩م)، والشرطي نسيم طوليدانو (١٩٩٢م)، والجندي نحشون فاكسمن (١٩٩٤م).

ولئن استُقبلت الصفقة بفرح غامر في إسرائيل لعودة شاليط حيًّا إلى أهله، فإنها فجّرت جدلًا شديدًا في الداخل، إذ رأى منتقدوها أنها منحت «حماسًا» جرأة جديدة، وأثبتت القيمة الاستراتيجية لأسر الإسرائيليين، وشجّعت على مزيد من عمليات الاختطاف.

ومن بين المحرَّرين في صفقة شاليط برز اسم **يحيى السنوار**، الذي اتُّهم لاحقًا بتدبير هجمات السابع من تشرين الأول سنة ٢٠٢٣م. فقد خرج بعد اثنتين وعشرين سنة من السجن، حيث قبع لإدانته بقتل جنديين من جيش إسرائيل، وكان ذا صلات وثيقة بقادة الجناح العسكري «لحماس». وكان أخوه **محمد**، أحد قادة «كتائب القسّام»، قد شارك في التخطيط لأسر شاليط وأشرف على

مفاوضات المبادلة. وأفادت استخبارات إسرائيل فيما بعد أنّ كثيرًا من المفرَج عنهم عادوا إلى صفوف الجناح العسكري، يستأنفون إطلاق الصواريخ ويدبّرون هجمات جديدة.

وبحلول عام ٢٠١٢م غدا السنوار مهندسَ عسكرة «حماس» في غزة، فأحكم قبضة الحركة على السلطة إحكامًا متينًا. وفي نيسان من ذلك العام انضمّ إلى مكتب «حماس» السياسي في القطاع، إلى جانب قائدي «القسّام» **أحمد الجعبري ومروان عيسى**، في تغير بالغ الأثر جعل زمام التوجيه السياسي بيد الجناح المسلّح. وكان **السنوار** معروفًا بصرامته القاسية، وبخبرته في شبكات الحركة السرية، حتى صار الحلقةَ التي تصل بين القيادة السياسية والعسكرية.

وحين شنّت إسرائيل عملية «عمود السحاب» في الرابع عشر من تشرين الثاني ٢٠١٢م، كان أول صاروخٍ من غاراتها قد اغتال **أحمد الجعبري** قائد الجناح العسكري، وكانت الغاية من ذلك قطع رأس الحركة، لكنّ الضربة ارتدت وباتت سببًا في شهرة **السنوار** وتقدّمه لقيادة الجهد الحربي. ومن مركز قيادته في غزة، تولّى تنسيق الهجوم المضاد بالتعاون الوثيق مع حركة «الجهاد الإسلامي»، فأطلقت «كتائب القسّام» خلال ثمانية أيام نحو ألف وأربعمئة وست وخمسين صاروخًا، منها صواريخ «فجر–٥» الإيرانية القادرة على بلوغ تل أبيب، فهزّت إسرائيل وأظهرت شدّة ارتباط **السنوار** الاستراتيجي بـ«الحرس الثوري».

واستثمر **السنوار** نتائج المعركة ليعيد صياغة «حماس» من حركة تمرد مشتتة إلى قوة مقاتلة محترفة. وفي سنة ٢٠١٣م أنشأ كتيبة «النخبة» السرية، وهي قوات خاصة معدّة للغارات العابرة للحدود، والاختطافات، والاغتيالات. وكان يشرف بنفسه على اختيار المقاتلين، ويخضعهم لتدريب قاس يمتد أسابيعَ في أنفاق غزة، بقوت ضئيل وماء شحيح ليعتادوا شدائد القتال. وأرسل صفوة «النخبة» إلى «فيلق القدس» ليتلقّوا دروسًا متقدّمةً في التخريب، وجمع المعلومات، والقتال في المدن، وهناك عقد **السنوار** صلةً مباشرةً باللواء **قاسم سليماني**، مهندس شبكة إيران الإقليمية من الوكلاء.

وكانت هذه المكاسب تُجنى في وقت كانت فيه «حماس» تعاني عزلة إقليمية غير مسبوقة. ففي عام ٢٠١٢م قطعت الحركة صلتها بسورية حين أبت أن تؤيد قمع بشار الأسد الدامي لانتفاضة سنية عارمة، فطردتها دمشق وأغلقت مكاتبها، واضطُر مكتبها السياسي إلى الانتقال إلى قطر. وبرود العلاقات مع طهران و«حزب الله» قلل تدفّق المال والسلاح الإيرانيين في وقت كانت فيه «حماس» تسعى إلى تحديث قدراتها العسكرية.

وفي هذا الفراغ تقدّمت قطر وتركيا لتوسيع نفوذهما؛ فكانت قطر على وجه الخصوص شريان الحياة المالي للحركة، تضخّ مئات الملايين لإعمار غزة، ولدفع

رواتب الموظفين والإغاثة العاجلة، فأنقذت إدارة «حماس» من الانهيار تحت الحصار الإسرائيلي المصري الخانق.

ثم اشتد البلاء في تموز سنة ٢٠١٣م، حين أطاح انقلاب عسكري في مصر بالرئيس **محمد مرسي**، حليف «حماس» من جماعة «الإخوان المسلمين»، فوصمتها السلطات الجديدة بأنها خطر على الأمن القومي، وشرعت في تدمير الأنفاق بين غزة وسيناء، وهي الشرايين التي كانت تنقل السلاح والوقود والبضائع، وتغذّي خزينة «حماس» من الضرائب.

وإذ قُطعت صلتها بدمشق وضُيّق عليها من القاهرة، اضطرت «حماس» إلى إعادة ترتيب تحالفاتها، فاعتمدت على المال القطري، وسعت في الخفاء إلى ترميم روابطها مع طهران لتضمن استمرار الدعم العسكري في مواجهة إسرائيل.

ومن رحِم هذا المخاض خرج **يحيى السنوار** مهندسًا أول لتحول «حماس»؛ الرجل الذي قرن بين الدعم الإيراني والمقاتلة المحلية، ووحّد القيادة السياسية والعسكرية، وحوّل الحركة إلى قوة منضبطة متماسكة ترتبط بطهران ارتباطًا وثيقًا، وتملك القدرة على تحدي إسرائيل في جبهات عدّة.

وقد اندلعت حرب غزة سنة ٢٠١٤م، أو «الجرف الصامد»، فاستمرت خمسين يومًا من القصف الإسرائيلي الجوي والهجوم البري ضد صواريخ حماس وأنفاقها. قُتل فيها أكثر من ألفي فلسطيني وثلاثة وسبعون إسرائيليًّا، وخرّبت

غزة خرابًا شديدًا. ومع ذلك صمدت «حماس» سياسيًّا، وزعمت النصر بالمقاومة، وأبقت قبضتها على القطاع، غير أنّ قدراتها العسكرية ضعفت، وغرقت غزة في عزلة أكثر وأزمة إنسانية مديدة.

وبعد انتكاسات «حماس» في صدامَي ٢٠١٢ و٢٠١٤م، خلص **السنوار** و**محمد الضيف**، القائدُ العريق «لكتائب القسّام»، إلى أنّ القيادات السياسية كبّلت أيدي المقاتلين في المعارك، فأبلغا طهران أنّ الحرب المقبلة ستكون بغير قيد ولا شرط، وبذلك رُسّخت عُرى التعاون الوثيق بين «حماس» وإيران.

وفي أيار سنة ٢٠١٧م دخلت «حماس» طورًا جديدًا من القيادة والتحالفات، إذ تولّى إسماعيل هنية رئاسة المكتب السياسي، وبرز **يحيى السنوار** حاكمًا فعليًّا لغزة، مثبتًا سلطان القيادة العسكرية على الحركة.

وفي العام نفسه أصدرت حماس «وثيقة المبادئ والسياسات العامة»، محاولةً تكتيكيةً للتخفيف من العزلة الإقليمية والدولية دون أن تمسّ لُبّ أهدافِها. فأقرّت بقبول دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م صيغةً مؤقتةً للتوافق، لكنها أنكرت شرعية إسرائيل، ونأت بنفسها عن جماعة «الإخوان المسلمين» إرضاء لمصر وسائر الدول العربية، وأعادت تصوير الصراع بأنه مع «المشروع الصهيوني» لا مع اليهود. ومع ذلك أكّدت تمسّكها بالمقاومة المسلحة وبالغاية القصوى: تحرير فلسطين كلها، فكانت تجميلة سياسية لا تحولًا فكريًّا.

ومهّدت انتخابات ٢٠١٧م لاستئناف الصلات بإيران، إذ زار **صالح العاروري**، القيادي المقدّم في «حماس»، طهرانَ في تشرين الأول من ذلك العام، فعُقدت لقاءات رفيعة أفضت إلى اتفاق أعاد الدعم المالي والعسكري، فأُحييت الشراكة الاستراتيجية.

وقد أعادت إيران تسليح «حماس» وتمويلها، ومنحت طهران بذلك نفسها حليفًا سنيًّا موثوقًا على الجبهة الجنوبية لإسرائيل. وبتقاسم تصميمات الصواريخ والطائرات المسيرة وتدريب المهندسين، مكّنت إيران «حماسًا» من تصنيع سلاحها داخل غزة رغم الحصار، فتحوّلت الحركة من تابعة تعتمد على غيرها إلى قوة مكتفية بذاتها تمتلك صواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيرة هجومية وقوات بحرية خاصة وشبكة أنفاق معقدة.

وأما سياسيًّا، فاستغلت «حماس» شللَ السلطة الفلسطينية والتحوّلات الإقليمية -مثل اتفاقات أبراهام وفتور الاهتمام الدولي- لتقدّم نفسها حامية للقدس وقائدة للقضية الفلسطينية. فكانت «مَسيرات العودة الكبرى» (من ٣٠ آذار ٢٠١٨م إلى أواخر ٢٠١٩م) تطالب بحق اللاجئين في العودة ورفع الحصار عن غزة، فقُتل فيها أكثر من مئتي فلسطيني، لكنها نبهت على مأساة القطاع وعززت مكانة «حماس» رغم بقاء الحصار على حاله.

وفي تموز سنة ٢٠١٨م أنشأت الحركة «غرفة العمليات المشتركة» التي جمعت اثنتي عشرة فصيلًا فلسطينيًّا من مختلف الاتجاهات، لتوحيد تنسيق العمل العسكري ضد إسرائيل وجيشها، ولا سيما في تنظيم إطلاق الصواريخ. وقد تجلّت فاعلية هذا الاجتماع في أيار ٢٠٢١م حين اندلعت حربٌ ضاريةٌ امتدّت أحد عشر يومًا بين «حماس» وإسرائيل، أطلقت فيها الحركة أكثر من أربعة آلاف صاروخٍ، بلغ بعضها تل أبيب ووسط إسرائيل، وسعت من خلال كثافة النيران إلى إنهاك منظومة «القبة الحديدية». فكان ذلك استعراضًا لقوة نارية هائلة رسّخ صورة «حماس» طليعةً عسكريةً للمقاومة الفلسطينية، وسلطانًا سياسيًّا مطلقًا على غزة.

ورأت «حماس» في الحرب تصديقًا لفاعلية شبكة أنفاقها درعًا يحميها من الغارات الإسرائيلية ووسيلة خفية للحركة والمناورة. وبعد الحرب انتهجت خدعة تكتيكية؛ إذ صعّدت أعمال المقاومة في الضفة الغربية، وأبقت غزة هادئة لتغري إسرائيل بالاطمئنان إلى أنّ لا هجومَ قريبًا، بينما كانت في الخفاء تشيّد التحصينات، وتجمع الموارد، وتُعِدّ سرًّا لعملية «طوفان الأقصى».

عملية «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول سنة ٢٠٢٣م

في أيار سنة ٢٠٢٢م، حصلت أجهزةُ استخبارات إسرائيل على وثيقة سرية من أربعين صفحة أعدتها «حماس»، حملت عنوان «جدار أريحا»، تضمّنت مخططًا

دقيقًا لهجوم واسع يرمي إلى إغراق تحصينات الحدود مع غزة. وقد اشتملت الوثيقة على تفصيل لخرق في ستين موضعًا في وقت واحد، وهجمات على الكيبوتسات والقواعد العسكرية، وقصف تمهيدي بالصواريخ، واستخدام مُسيّرات لتعطيل الكاميرات والمدافع الآلية، وقطعِ اتصالات الجيش الإسرائيلي، يتبع ذلك تسللُ آلاف المقاتلين بمظلّات شراعية آلية ودراجات نارية وسيرًا على الأقدام؛ وهي عينُ الأساليب التي نفّذتها «حماس» فعلًا في السابع من تشرين الأول.

لكنّ المحللين الإسرائيليين استهانوا بالوثيقة وعدوها محضَ طموح لا يُرتجى، إذ اعتقدوا أنّ الجدار الحديدي الذي أُنجز سنة ٢٠٢١م –ويمتدّ سبعين مترًا في باطن الأرض مزوّدًا بالحساسات– قد جعل الحفر مستحيلًا، وأنّ «كتائب القسّام» لا تقدر إلا على غارة محدودة بنحو ثمانين مقاتلًا يخترقون موقعين، أما غزو شامل في عشرات النقاط يشارك فيه ثلاثة آلاف مقاتل مسلح فذلك –في نظرهم– أبعدُ من طاقة «حماس» بكثير.

وقد أُبقي قرارُ إطلاق الهجوم سرًّا في بطانة محدودو جدًّا حول **يحيى السنوار** في غزة، ضمّت أخاه **محمدًا**، و**محمد الضيف**، و**مروان عيسى**. وبحسب الوثائقي «ما خفي أعظم»، صدر الأمرُ قبل يومين فقط من التنفيذ؛ وكان الموعدُ الأصلي

في السابع من آذار ٢٠٢٣م لكنه أُجّل لأسباب عملية. ولم يُبلَّغ قادةُ «كتائب القسّام» إلا حينئذ.

وقد وُزّعت خرائطُ تفصيليةٌ لمعسكرات جيش الاحتلال ومراكز اتصاله والكيبوتسات وسائر الأهداف على زهاء ثلاثة آلاف مقاتل، أُسند إليهم الاقتحام، فيما نُدب ألف وخمسمئة من رجالات «حماس» لأعمال الإسناد داخل غزة. وافتتحت العملية بوابل يزيد على خمسة آلاف صاروخ كان ستارًا لصرف الأنظار عن هجوم بري منسّق اخترق الحدود بين غزة وإسرائيل في مئة وتسعةَ عشرَ موضعًا.

وفي ضربة اقترن وقتها على سبعةِ مواقعَ عسكرية إسرائيلية على الأقل، أطفأت «حماس» عيون الدفاع الإسرائيلي، فالقناصة والمسيّرات التجارية المحمّلة بالمتفجّرات دمّرت الحساسات الرئيسة، وأُلقيت القنابلُ اليدوية فوق الأسوار، وأُطلقت طائراتُ «الزواري» الانتحارية مع نحو مئة وأربعين إلى مئة وخمسين طائرة سداسيةَ المراوح تحمل كاميرات وقنابلَ دقيقةَ الإسقاط لتعطيل أبراج المراقبة وشبكات الاتصالات ونظام الجيش الآلي «انظر وأطلق». فقطعت العمليةُ سبلَ الاتصال بين قطع الجيش الإسرائيلي، وقيادةِ منطقته في غزة وسائر القوات، فأصابته بالشلل في مطلع الهجوم.

وبالتنسيق مع فصائلَ فلسطينية مسلحة أخرى، اجتاحت «حماس» سبعةَ مواقعَ عسكرية إسرائيلية على الأقل، ثم تدفّقت إلى المدن والكيبوتسات المجاورة وإلى

مهرجان «سوبرنوفا» الموسيقي، فحدثت «المجازر» واقتحامُ البيوت وأعمالُ «العنف الجنسي» والاختطاف؛ فقُتل نحو ألف ومئتي إنسان أكثرهم من المدنيين، وأُخذ قرابة مئتين وخمسين رهينة. وكان حجمُ الهجوم وتنسيقُه واستهدافُه المقصودُ للمدنيين أشدَّ ما شهدته إسرائيل فتكًا وبشاعةً منذ قيامها، بل منذ المحرقة. وقد وثّق تقرير لجنة السابع من تشرين الأول في مجلس النواب البريطاني (تقرير روبرتس)، مستندًا إلى الأدلة الجنائية وشهادات الناجين والمصادر المفتوحة، تلك «المجزرة» بوصفها أفظع قتل لليهود منذ الهولوكوست، فعرّى عَمدية الهجوم ومنهجيته، وكشف زيفَ الرواياتِ المناقضة، وفصّل فظائعَ ما أنزلته «حماس» بالمدنيين[1].

إعلام «حماس»

في كانون الثاني سنة ٢٠٢٤م، أصدرت «حماس» وثيقة بالإنكليزية بعنوان «هذه روايتنا: لماذا طوفان الأقصى»، وهي محاولة دعائية محسوبة، تصوّر هجوم

---

[1] انظر كيف أنّ هؤلاء الملاعين من الباحثين والكتّاب يكذبون ويفترون صراحة، ويبحثون عن أي شهادة يتسترون بها لتمرير كذبهم وافترائهم. فقد ثبت يقينًا كذب فِرية «العنف الجنسي». وهذا باحث له دراية في «حماس» والجماعات المسلمة المجاهدة، ويستيقن في نفسه كذب هذه الفِرى وما هي إلا دعاية سياسية ليهود، لكن جحدها ظلمًا وعلوًّا. والعنف الجنسي عندهم ليس هو السبي، فليُعلَم. ولئن كان المجاهدون في يوم «الطوفان» قد فعلوا ما فعلوا من قتل وحرق وأسر فهذا حق لا مراء فيه، وفوق أنّ هذا حق ومن حقهم فإنها كذلك الحرب، فنحن لسنا في نزهة [النازعات].

السابع من تشرين الأول جزءًا من صراع تاريخي ضد الاستعمار والصهيونية، وتقدّم الحركة في ثوب حركة وطنية دينية «معتدلة» تبيح سائر أشكال المقاومة بما فيها الكفاح المسلّح، وتدعو إلى تحقيقات دولية في ما تسميه جرائم حرب إسرائيلية لتكثيف الضغط على إسرائيل. وفي الوقت نفسه تخفي الوثيقة جذورَ «حماس» الإخوانية، وتنكر في ميثاقها الدعوةَ إلى تدمير إسرائيل، وتتغافل عن رفضها اتفاقات أوسلو، وتحاول فصلَ قيادتها السياسية في الخارج عن جناحها العسكري في غزة لتليين صورتها في الخارج.

وتزعم «حماس» أنّ عمليتها كانت ذاتَ أغراض متعددة؛ فالهجومُ –في روايتها– قصدَ إشعالَ حرب إقليمية أوسع تستدرج «محور المقاومة»، وإفساد اتفاقات أبراهام ومساعي التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وتحطيمَ صورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهَر، إذ تقول إنّ ضربتها وُجّهت إلى الجنود لا إلى المدنيين. وتصوّر الهجوم ردًّا واجبًا على أفعال إسرائيل في المسجد الأقصى وعلى توسّع المستوطنات في الضفة الغربية، وتقدّمه دفاعًا عن الحقوق والأرض الفلسطينية.

لكنّ الهجوم أخفق في جرّ المنطقة إلى حربٍ شاملة، إذ اختارت إيران وحلفاؤها –وفي طليعتهم «حزب الله»– الردَّ المحدود المحسوب، فأظهر «الحزبُ» تضامنه مع «حماس» وشاغلَ إسرائيل في الشمال، لكنه أبقى القتالَ دون عتبة الحرب الكبرى، بينما رفعت تحركاتُ الأساطيل الأمريكية والتحذيراتُ الصارمةُ

كلفةَ التصعيد. أما ضرباتُ إسرائيل لقادة «حزب الله» و«فيلق القدس» في لبنان وسورية فقد أضعفت أيَّ مسعًى للإسناد.

وتنكر وثيقةُ «حماس» أنها استهدفت المدنيين، وتزعم أنّ القتلى وقعوا عرضًا أثناء اشتباكات مع الجيش الإسرائيلي، وتدفع تهمةَ الاغتصاب والعنف الجنسي، وتقرّ فقط بأنّ «أخطاء» ربما وقعت في فوضى الاشتباك على الحدود. كما تصوّر الهجومَ سعيًا إلى كسر الحصار عن غزة، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، وإعادة تدويل القضية الفلسطينية بجرّ إسرائيل إلى حرب على غزة تُعيدها إلى واجهة الاهتمام العالمي والتعاطف الإنساني. وتزعم أخيرًا أنّ العملية كانت ضربة استباقية، إذ ادّعت امتلاكها معلومات بأنّ إسرائيل كانت تُعدّ لهجوم واسع لاغتيال **يحيى السنوار** و**محمد الضيف**.

ولم تزل الحربُ النفسيةُ ركنًا أصيلًا من استراتيجية «حماس» رغم ما أصاب قدراتها العسكرية من وهن. ومن أبرز أمثلتها العروضُ المسرحيةُ عند إطلاق سراح «الرهائن» الإسرائيليين، إذ رتّبت الحركة تلك المشاهد ترتيبًا مدروسًا لتكون فعلًا استعراضيًّا لا مبادرة إنسانية محضة؛ فكان «الرهائن» يُساقون أمام الكاميرات، وخلفهم شعاراتُ «حماس» وأعلامُها، في مشهدٍ يُقصد به رفعُ معنويات الحركة، واستدرارُ الاهتمام العالمي، وتوسيع الانقسام السياسي داخل إسرائيل، وإظهارُ أنّ «حماسًا» –رغم خسائرها الميدانية– ما زالت تمسك بزمام الحرب النفسية.

وقد كان **أبو عبيدة** منذ سنة ٢٠٠٤م الناطقَ المقنّع باسم «كتائب عز الدين القسّام»، وأضحى الواجهةَ لحروب الحركة. كانت طلّاته معدّةً إعدادًا مسرحيًّا محكمًا، بخطاب موجز صارم، بالكوفية الحمراء والعصابة الخضراء، تُواكب المراحلَ المفصلية في القتال ومصيرَ «الرهائن» الإسرائيليين. وكانت كل كلمة منه سلاحًا في الحرب النفسية على إسرائيل، تبثّ التهديدَ والعزم، وتشدّ أزر مقاتلي «حماس» وسائر «محور المقاومة»، وتشدد على الانضباط في أحلك الظروف. وحين قُتل **أبو عبيدة** في الثلاثين من آب سنة ٢٠٢٥م تلقّت «حماس» ضربةً موجعةً في جهازها الدعائي وفي همّتها.

وتستند «حماس» في خطابها إلى سردية المقاومة، التي تمجّد الصبرَ والتضحيةَ والتحدي، وتزعم أنها لم تُهزم رغم الخسائر، وتتهم إسرائيل بالإبادة الجماعية، وتجعل من القتال واجبًا أخلاقيًّا، فيلقى هذا الخطاب قَبولًا لدى شباب غزة ونازحيها.

إضعاف قدرات «حماس» العملياتية

قدّرت إسرائيل أنّ «حماسًا» كانت تملك زهاء ثلاثين ألف مقاتل منظّمين في خمس ألوية، يضم كل لواء خمسة آلاف إلى ستة آلاف رجل، تتفرّع إلى أربع وعشرين كتيبة ومئة وأربعين سرية، تتولى كلٌّ منها قطاعًا جغرافيًّا محددًا داخل غزة.

وكانت كل كتيبة تمتلك سلاحها وذخيرتها ومؤنها، قادرة على القتال استقلالًا، تدير اتصالاتها واستخباراتها الذاتية، وتحافظ على القيادة والسيطرة ولو انقطعت المراتب العليا. ولكل كتيبة أنفاق مخصصة للحركة الآمنة والتخزين وإطلاق الهجمات وتجنّب المراقبة الإسرائيلية والغارات الجوية. وقد أكسب هذا التنظيم اللامركزي «حماسَ» صلابة وتجزؤًا في آن، بحيثُ إذا ضُرب لواء أو كتيبة واصل الآخرون القتالَ على خطوطهم الداخلية وبذخائرهم، فأعجزوا إسرائيل عن تفكيكها سريعًا.

ومنذ هجمات السابع من تشرين الأول، أفضت عمليات الجيش الإسرائيلي إلى تآكل واسع في بنية «حماس» العسكرية والإدارية في غزة، فتحوّلت من قوة متمردة شبه منظمة إلى شبكة حرب عصابية أكثر تفككًا. فقد تكبدت الحركة خسائرَ فادحةً في الرجال والقيادات والمنشآت، واستُنزفت حتى اضطُرت إلى تجنيد شبان قليلي التدريب لشن هجمات خاطفة سريعة. وتُقدَّر خسائرها البشرية بين سبعة عشر ألفًا وعشرين ألف مقاتل، ومعظمُ قادتها الكبار قد قُتلوا، وفي مقدّمتهم **يحيى السنوار** و**محمد الضيف**، ومع ذلك سدّت الفراغ بأجيال أصغرَ سنًّا.

وكان استخدام المقاتلين للهواتف المحمولة من أضعف مواطنهم، فاستغله الجيش الإسرائيلي بمساعدة الذكاء الاصطناعي استغلالًا واسعًا. إذ تجمع الاستخبارات ٨٢٠٠ بيانات الاتصالات وبطاقاتِ الجوّالات وإشاراتِ المواقع

والإرسال اللاسلكيّ، وتستخدم برامجَ تجسس متقدمةً ورصدًا واسع النطاق لتتبّع التحركات. فمجرد مكالمة أو رسالة أو تشغيل هاتف يكفي لتحديد موقع المقاتل.

وقد قضت إسرائيل على معظم القيادة «حماس» العليا، من شخصياتها السياسية والعسكرية، بعمليات جمعت بين القصف الجوي والتوغل البري والاغتيال القائم على الاستخبارات والمراقبة الدقيقة. ففي تموز ٢٠٢٤م اغتيل **إسماعيل هنية** في طهران، ثم في تشرين الأول قُتل **يحي السنوار** في رفح جنوبَ غزة، فكان ذلك ضربة قاصمة لقدرة «حماس» على اتخاذ القرار الاستراتيجي.

كما أُبيد معظم قادة الألوية والكتائب والسرايا، ولم يبقَ من القيادة العسكرية العليا السابقة للحرب إلا **عز الدين الحداد**، قائدُ وسط غزة، آخرُ مَن بقي حيًّا من ذلك الصفّ الأول.

قيادة «حماس» المؤقتة

عقب مقتل **إسماعيل هنية ويحي السنوار**، انتخبت «حماس» قيادة مؤقتة تتألّف من خمسة رجال، هم: **خالد مشعل**، و**خليل الحية**، و**صابر جبارين**، و**محمد إسماعيل درويش**، وخامس لم يُعلَن اسمه. وتعمل هذه القيادة المؤقتة اليوم على هيئة مجلس جماعي يتقاسم أوجه القيادة؛ فأسند إلى **مشعل** تدبير الشؤون

الدبلوماسية الخارجية، وإلى **الحية** إدارة القاعدة السياسية في غزة، وإلى **جبارين** الإشراف على المال وملف «الرهائن»، وإلى **درويش** الأمن والاستخبارات.

وقد حال تشتت القيادة دون نجاح الضربات الإسرائيلية الاستئصالية في شلّ الحركة، وأبقى على قدرتها في خوض حرب العصابات، لكنه في الوقت نفسه كشف عن توتر بين القادة في المنافي وواقع الميدان في غزة، كما أبان عن اعتماد الحركة المتزايد على إيران. بيد أنّ هذا الاعتماد قد غدا أوهى مما كان، إذ إنّ «حزب الله»، وهو أقوى وكلاء طهران، قد ناله وهنٌ شديد بما خسره من القادة والمقاتلين والمخازن والبنى التحتية، فانكمش بذلك ظل الردع الذي كان يُلقيه. ومع ضعف «حزب الله» ضاق الفضاءُ الاستراتيجي أمام «حماس»: قلَّ عونُ الخارج، وعظم احتياجها إلى استرضاء إيران، واشتدّ انكشافها في المرحلة التالية من الحرب.

ومع ذلك، فإنّ «حماسًا» ما تزال تمتلك نواة قدرة تمردية صلبة، قوامُها صبرُ حرب العصابات، ودبلوماسيةُ الأسرى، والتجنيدُ العقائدي، وهي عناصر تضمن لها ألّا تُعدَّ مهزومة، وأن تبقى خطرًا طويل الأمد في غزة. وقبل حرب السابع من تشرين الأول، كانت «حماس» توظّف ما بين أربعين ألفًا وخمسين ألف موظف مدني في غزة، نحو خمسة وثلاثين إلى أربعين ألفًا منهم في الوزارات الحكومية والخدمات البلدية، وما يقارب ثمانية عشر ألفًا في أجهزة الأمن الداخلي والشرطة.

كذلك يُقدَّر أنّ ما بين خمسة عشر ألفًا إلى عشرين ألفًا كانوا يعملون في المؤسسات الدينية والتعليمية والخيرية التابعة «لحماس» في غزة. وكان في القطاع، قبل السابع من تشرين الأول سنة ٢٠٢٣م، ألفٌ ومئتان وأربعٌ وأربعونَ مسجدًا.

إلى أين تمضي «حماس» من هنا؟

إنّ بقاء «حماس» معلَّقٌ على ما يُستجدّ من انفراجاتٍ في سبيل وقف إطلاق النار، أو على احتمالِ تصعيدٍ خارجي يبدّل موازين الحرب، لكنّ التيار الغالب من الوقائع يشير إلى مزيد من التآكل في بنيتها، وانحسارها إلى شبكة متشظية بعد أن كانت كيانًا حاكمًا سياسيًّا وعسكريًّا. ولئن كان وجود «الرهائن» اليومَ عمادَ بقائها، إذ تُتيح لها تأثيرًا غير مباشر على الولايات المتحدة وإسرائيل بواسطة الوسطاء، فإنّ شبكاتها الممتدة عبر المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية والمدارس لا تزال تُؤلّف بنيةً اجتماعيةً أساسية، تحفظ لها حاضنة شعبية في بعض أرجاء غزة. ورغم الضربات الإسرائيلية الكاسحة، ما برحت الحركة متغلغلة في نسيج المجتمع الغزي، قادرة على استنفار جمهورها المخلص.

ولا تزال إيران مصدرَ تمويلِ «حماس» الأول، ومَعينَ تدريبها وخبرتها التقنية، لكنّ خسائر «حزب الله» أضعفت قدرة طهران على إسنادها عسكريًّا. وتبقى «لحماس» شرايينُ سياسية ومالية مفتوحة عبر قطر وتركيا، تمنحها شيئًا من المتنفَّس الدبلوماسي والمالي المحدود.

وقد انقسمت الحركة إلى كتلتين: كتلة براغماتية حول **خالد مشعل**، وأخرى متشددة يتزعمها **خليل الحية**؛ فأصحاب مشعل يرون أنّ «حماسًا» لم تَعُد قادرةً على حكم غزة المدمرة، وأنّ التمويل لن يتدفّق إليها، وأنّ التأييد الشعبي آخذ في التآكل؛ ومن ثَم وجب عليها أن تُلين مواقفها، وتنضم إلى «منظمة التحرير الفلسطينية»، وتقبل برنامجها الرافض للكفاح المسلح والداعمَ لحلّ الدولتين، وتُذعن لسلطة السلطة الفلسطينية على السلاح، فتتحوّل إلى حزب سياسي إلى حين الانتخابات.

أما كتلة **الحية** فترفض ذلك أشدَّ الرفض، وترى أنّ «حماسًا» قادرةٌ على استثمار ملف «الرهائن» لإرغام جيش الاحتلال على الانسحاب والإبقاء على سيطرتها المنفردة على غزة، متوكّلةً في ذلك على معونة قطر وتركيا والمنظمات غير الحكومية وإيران. وترى أنّ السلطة الفلسطينية أضعف من أن تنهض بالمصلحة الوطنية. فخيار «حماس» في لُبّه يدور بين أن تقطع الخسائر لتنجو، بالتدرّج نحو الاعتدال، أو أن تتشبّث بالسلطان قسرًا وبعصا الرعاية الأجنبية.

وبعد جولات الحوار الفصائلي في موسكو وبكين، تقاربت دبلوماسيةُ «حماس» و«فتح» نحو ترتيبات مؤقتة لغزة بقيادة تكنوقراطية تحت راية «منظمة التحرير»، على أن تُقرَن بإصلاح المنظمة وتمهيد الانتخابات. وقد أبدت «حماس» انفتاحًا مشروطًا، لكنّ لُبَّ الخلاف باق فيمن يملك السلاح والأمن، فجعل ذلك كل

اتفاق رهنًا بوقف النار، وبكيفية انسحاب إسرائيل، وبسياق الحرب الأوسع. وفي الأثناء، تُدّخر الكوادرُ ويُحافَظ على أوراق الضغط، وفي طليعتها ملفّ «الرهائن»، انتظارًا لميلان ميزان القوى والدبلوماسية إلى صالحها.

لقد هدمَت الحرب الطويلة بين إسرائيل و«حماس» كثيرًا من بنى الحكم الرسمي في غزة، فاضطرت الحركة إلى الالتفاف نحو «السيادة اللينة» عبر شبكات لامركزية من المساجد والجمعيات والنقابات والكتل الطلابية –وهي أصول تبقى بعد زوال الحجر، وتمكّنها من التسلل إلى أماكن تكنوقراطية في المرافق والبلديات والإدارات الناشئة بعد الحرب. وللبقاء السياسي، يُرجَّح أن تميل «حماس» إلى التفكك والتكيّف، محافظةً على صورتها رمزًا للمقاومة دون أن تعود حاكمةً مطلقةً للقطاع.

وفي المحصّلة، يتوقف بقاء «حماس» السياسي على تحويل تغلغلها الاجتماعي إلى نفوذ عملي –كأن تحتكر الأمن اتقاءً للفوضى، أو توزّع المعونة لتكسب الولاء– بينما تستغل فتورَ العالم من سياسات إسرائيل لتفاوض على إدماجها في دولة فلسطينية قادمة، ربما بصفتها حزبًا منزوعَ السلاح داخل ائتلاف وطني عام. لكنها ما لم تُلقِ عن كاهلها عقيدة «المقاومة» واستردادَ فلسطين كاملةً، فإنّ مآلها إلى حالة هجينة دائمة، لا هي حاكمةٌ حقًّا ولا هي زائلة.

لقد اتّجهت «حماس» إلى بنية خلوية متعددةِ المراكز –قطع صغيرة مستقلة ذات خطوطِ اتصال قصيرة وأدوات متنوعة من العبوات الناسفة والصواريخ القصيرة

المدى والصواريخ المضادة للدروع والقناصة والمسيّرات والتخريب الموجّه– وذلك تحوّلٌ صريحٌ نحو حرب العصابات. وهي بذلك أشدُّ استعصاءً على الاستئصال وأقلُّ كلفةً في البقاء، تدفع إسرائيل إلى حرب استنزاف طويلة تستهلك الأيدي العاملة والانتباه السياسي. استراتيجيتها هي الزمن: تستغل تصدعات التماسك الإسرائيلي، وتعب الاحتياط، وتزايدَ تدقيق العالم، لتجعل من غزة مستنقعًا بطيئًا يتآكل فيه الردع ورصيد السياسة. وغاية «حماس» المركزية هي البقاء التنظيمي، تقبل بالعنت المدني الجسيم لتصون قدراتها؛ وذلك بيّنٌ في كمائنها النادرة سنة ٢٠٢٥م ورفضها الاستسلام. وقد أشارت التقديرات إلى أنّ استقطابها البشري عوّض تقريبًا خسائرها القتالية التي بلغت عشرات الآلاف.

ولا يزال عطاء إيران يمدّها بالمرونة، من نقد وتصاميمَ وتدريبٍ وخبرةٍ، وإنْ ضعُف ذلك العطاء بخسائر «حزب الله» بين عامَي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥م وبالحصار المتزايد، مما دفعها إلى الاعتماد أكثر على الإنتاج المحلي. وخارج غزة، ما تزال خلايا «حماس» في الضفة الغربية تواجه الحملات الأمنية لكنها تمثّل عمقًا كامنًا، فيما قد تتجه الحركة –إنْ اشتدّ ضمّ الأراضي– إلى نقل المعركة إلى الخارج باستهداف مصالح إسرائيل عبر قنوات بالوكالة، وإنْ كانت قد حصرت تاريخيًّا عملياتها في فلسطين لأسباب سياسية. وقد ظهرت في الآونة الأخيرة أمارات

مقلقة على خلايا تابعة لها في ألمانيا تستهدف مؤسسات يهودية وتخزّن الأسلحة عبر أوروبا(١).

أما «خطة ترامب ونتنياهو» لعام ٢٠٢٥م فقد لخّصت مفترق الطرق هذا؛ إذ ربطت وقف النار وتحرير «الرهائن» بتفكيك بنية «حماس» العسكرية واستبعادها عن الحكم، مع إنشاء إدارة مؤقتة تكنوقراطية تحت رقابة دولية، وجعلت الإعمار مرهونًا بالالتزام. فإنْ طُبِّقت الخطةُ بصرامةٍ –من ضبط أمني دقيق، ورواتبَ موثَّقة، ورقابةٍ ذات مصداقية– حُصرت «حماس» في المسار السياسي وحده، وانساقت نحو نهج **مشعل** المعتدل. أما إنْ تراخت الرقابة وضعُفت السيطرة الأمنية وغامت آليات التحقق، فإنّ «حماسًا» ستنتهج ازدواجية في السلوك: اعتدال ظاهري وسرية قهرية، لتضمن احتفاظها بحق النقض على مستقبل غزة.

لا يُرجّح أن تقبل «حماس» بالخطة على صورتها الحالية، لكنها قد تُبقي باب الانفتاح المشروط مواربًا لتكسب الوقت وتحافظ على حضورها السياسي وتُسهم في صياغة المفاوضات.

---

(1) Mishal and Sela, pp. 23-24.

سيُنشر في قابل الأيام إن شاء الله مقال نُشر في نفس المجلة التي نُشر فيها هذا المقال يبسط القول في عمل «حماس» الخارجي وما يتعلق به. [النازعات].

و«حماس» اليوم لم تَعُد «غزة» وحدها؛ فإنّ قيادتها الخارجية في الدوحة وإسطنبول تؤدّي دور الصدمة السياسية، تتولّى التفاوض وجمع الأموال وصوغ الرواية، فيما تتلقّى الكوادر الميدانية في غزة الضربات. وفي الضفة الغربية لها نفوذٌ في المساجد والنقابات والكتل الطلابية، يمنحها عمقًا سياسيًّا كامنًا رغم ملاحقة خلاياها من قِبَل إسرائيل والسلطة. أما في الشتات، فشبكاتها تمدّها بالتبرعات والضغط السياسي وتضخّم رسالتها، فتحافظ على حضورها رغم الانتكاسات الميدانية.

ومجمل القول: إنّ مراكز الثقل في «حماس» متوزعة اليوم؛ فغزة ميدان الصراع المحتدم، والمكتب الخارجي محركُ الدبلوماسية والتمويل، والضفة فضاء سياسي كامن، والشتات سُلَّمُ الرواية والدعاية. هذا التوزّعُ يمنح العلامةَ قدرةَ البقاء تحت أقصى الضغوط، لكنّ اختلاف البيئات يوسّع الهوّة بين البراغماتيين والمتشددين.

وبالنسبة إلى «حماس»، فإنّ بقاءها مرهونٌ بتجنب الهزيمة التامة؛ فحتى الجيش الإسرائيلي يرى أنّ الحركة، ما لم تُفرَض عليها رقابة دقيقة وتفتيش صارم على المواد المزدوجة الاستخدام، ستظل تنظيمًا مسلحًا قائمًا. وقد يفرض وقف النار نزعَ سلاحها أو إدماج قواتها في ائتلاف وطني جامع، لكنّ أيَّ تراخٍ في التنفيذ سيُتيح لها المناورة وإعادة البناء على مهل. فإنْ تشدد التنفيذُ اضمحلّت قدرتها القتالية، وإنْ تراخى ترسّخت حركةٌ تمرديةٌ تُمسك بخيوط القوة لتصوغ مستقبل غزة.

ورغم حظرها من السياسة الرسمية، فإنها تسعى إلى ترتيبات مشتركة مع السلطة الفلسطينية في الحكم، ولا يرجّح أن تستعيد حكم غزة صراحة، بل الأرجح أن تُقيم هيكلًا هجينيًّا: علامة دينية سياسية بلا منصب رسمي، مقترنة بميليشيا سرية تحت الأرض، ترتكز إلى شبكات اجتماعية وتُغذّيها الرعاية الخارجية، بما يكفي لتبقى لاعبًا معطِّلًا ذا نفوذ. وهذه الوجهة تتسق مع رؤية الشيخ **أحمد ياسين** المؤسس، في ثبات المقاومة المرتكزة إلى التعبئة الإسلامية، ولا تنمُّ عن تحول عقائدي؛ فإنّ «حماسًا» ما تزال على عهدها بمبدأ «المقاومة» حتى التحرير التام لفلسطين.